E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/1996/14
24 June 1996
ARABIC
Original: SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات
الدورة الثامنة والأربعون
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تقرير مؤقت عن العلاقة بين التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوزيع الدخل، من إعداد المقرر الخاص السيد خوسيه بنغوا

مقدمة

ألف - غرض الوثيقة وملخصها

١- يعتبر الفقر وأوجه التفاوت الاجتماعي المتزايدة التي تصحب النمو الاقتصادي العالمي من الاهتمامات الرئيسية التي تثير قلق المجتمع الدولي؛ وهذا ما جعل دراسة ورصد الاقتصاد على الصعيدين الدولي والوطني من منظور حقوق الإنسان، ولا سيما من وجهة نظر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من الأمور التي تتسم بأهمية متزايدة. ولقد تم في التقرير الأولي الذي قدمه السيد إيدي (E/CN.4/Sub.2/1994/21) وفي التقرير الأولي الذي قدمه المقرر الخاص واضع التقرير الحالي (E/CN.4/Sub.2/1995/14)، تناول الأوجه المفاهيمية والأوجه النظرية السياسية المتصلة بمسألة توزيع الدخل. وقد رأينا من الضروري أن نقدم في هذا التقرير الثاني بيانات تجريبية عن المواضيع المعنية. وسنحاول تقديم أفضل ما يصف الحالة الراهنة من بيانات ايضاحية كما سنعمل، في إطار ولاية المقرر الخاص، على وضع مؤشرات تلقي المزيد من الضوء على تلك الظواهر.

٢- وينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أجزاء، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، والهدف من المقدمة هو بيان صورة الاقتصاد من منظور حقوق الإنسان. ولقد شاع الاعتراف بأن العلوم الاقتصادية انشقت تدريجياً عن "العلوم الإنسانية" فأصبح العديد يميل اليوم إلى اعتبارها أقرب إلى العلوم الدقيقة. ولكننا متأكدون من أن العلوم الاقتصادية، وما يتصل بها من أرقام واتجاهات، يمكن أن تكون موضوع مساءلة من زاوية الحقوق الفردية. ويتم في الجزء الأول من التقرير تحليل توزيع الدخل على الصعيد الدولي بالاستناد إلى بيانات وأرقام تسجل ميلاً متزايداً إلى تركيز الثروات بين أيدي مجموعة صغيرة من البلدان. كما يرد فيه تحليل لسياسات التعاون الدولي التي يزعم أن غرضها هو ضمان عدم استمرار هذه الثغرة، المتسعة باستمرار، في التوسع أكثر من ذلك. ويتم في الجزء الثاني تقديم تحليل لتوزيع الدخل على الصعيد الوطني. ويحاول في التحليل التجريبي (أ) تعيين الاتجاهات الرئيسية، و(ب) وضع مؤشر يمكن من تصنيف البلدان على أساس توزيع الدخل المحلي فيها، و(ج) تقديم تصنيف نظري للبلدان على أساس كيفية توزيع الدخل المحلي فيها. ومن شأن النقاش الذي سيجري في اللجنة الفرعية أن يبين قيمة المؤشرات المستخدمة في هذا التقرير. وتوضح في الجزء الثالث، عملاً بولاية اللجنة الفرعية، العلاقة القائمة بين توزيع الدخل على الصعيدين الدولي والوطني، والتعليم والفقر. ويعتبر التعليم حسب المعروف تماماً والمشار إليه في التقرير الأولي عاملاً رئيسياً في العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي والفقر. ولقد شاع الاعتراف بأن المجتمع الحائز لدرجة أكبر من التعليم هو في مقام أفضل من المجتمع الذي لا يتوافر له أساس تعليمي مكين للانخراط في الأسواق ولإيجاد حلول ملائمة للمشاكل التي يواجهها. فالفقر وثيق الارتباط بتوزيع الدخل، ويتم في هذا التقرير توفير تحليل شامل لمسألة الفقر. وسيكون هذا الموضوع، كما تم بيانه في خطة العمل، الموضوع الرئيسي الذي سيتناوله المقرر الخاص في تقريره الثالث والنهائي. وتوفر الخاتمة تحليلاً اضافياً لأهمية مفهوم تكافؤ الفرص كوسيلة لضمان تمتع أتم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

باء - حقوق الإنسان والاقتصاد العالمي

٣- يبين تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٥ أن "زهاء ثلث القوة العاملة العالمية كانت تعيش في عام ١٩٧٨ في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزياً، وأن ما لا يقل عن ثلث آخر كان يعيش في بلدان قليلة التفاعل مع التجارة الدولية بسبب الحواجز الحمائية الموضوعة أمام التجارة والاستثمار". ويضيف التقرير أن عدد العاملين سينخفض إلى أقل من ١٠ في المائة في البلدان التي كان يعيش ويعمل فيها ثلثا البشرية من قبل لو استمر هذا الاتجاه حتى حلول عام ٢٠٠٠، أي في ظرف أربعة أعوام. فلقد كانت التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية من العنف والجلاء ما لا يستوجب وصفها بإسهاب في هذا التقرير. ويضيف تقرير البنك الدولي أن هذه التغيرات أفضت "إلى ظهور مخاوف من تزايد عدم الاستقرار في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء ... . وأن النمو الاقتصادي والإندماج المتزايد لم يتمكنا هما الآخران من حل مشكلة الفقر والحرمان في العالم. والواقع أن أعداد الفقراء قد تزايد أكثر ..."[١].

٤- وتعتبر حقوق الإنسان ضرورة أخلاقية وأدبية اعتمدتها وعرّفتها الدول على الصعيد العالمي. ولقد تم في التقرير الأولي الذي قدم إلى اللجنة الفرعية (E/CN.4/Sub.2/1995/14) استرعاء الانتباه إلى ما يقع على عاتق الدول من مسؤولية وواجبات فيما يتعلق بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تمت فيه محاولة تعيين ما يترتب على ذلك من آثار في إطار المجتمعات الحديثة والعولمة الاقتصادية. لذا يحلل هذا التقرير الوضع المتعلق بتوزيع الدخل، على الصعيدين الدولي والوطني، من منظور هذه الحقوق نفسها.

٥- ويعتبر توزيع الدخل، كما أشرنا في تقريرنا، مؤشراً ملائماً للدلالة على درجة الإنصاف أو عدم الإنصاف في مجتمع معين ودرجة توافر الفرص أو عدم توافرها لقطاع من السكان أو لمنطقة جغرافية محددة؛ وهو أداة تمكن من رصد إعمال حقوق الإنسان.

الجزء الأول

جيم - توزع الدخل على الصعيد الدولي

٦- لقد كانت إحدى السمات الرئيسية التي تميز بها الاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية تتمثل في عملية تركز الثروات. فكانت البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية (الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، وايطاليا، والمملكة المتحدة، وكندا، واستراليا) تملك في عام ١٩٨٠ نسبة ٥٨,٣٠ في المائة من الناتج العالمي الاجمالي. وارتفعت هذه النسبة لتبلغ ٦٨,٠٧ في المائة في عام ١٩٩٤. ويبين الجدول ١[٢] النمو المسجل في البلدان الصناعية اعتباراً من عام ١٩٦٠ وحتى يومنا هذا. ولقد استخدمت أسعار الدولار الجارية لأنها تعتبر مؤشراً ملموساً يسير الفهم بالرغم من أوجه التحريف البائنة الناجمة عن التضخم وتقلبات القوة الشرائية.

الجدول ١

الناتج المحلي الاجمالي حسب المناطق أو مجموعات البلدان

(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية محسوبة بأسعار السوق)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤
البلدان الصناعية	٩٤٥ ٠١٠	٢ ١٠١ ٢٨٥	٨ ٤٥٣ ٥٦٦	١٧ ٤٧٥ ٠٠٨	٢٠ ١٣٩ ٨١٨
افريقيا	٢٨ ٧٧٤	٦٨ ٥٦٩	٣٦١ ٧٧٣	٤١٢ ٨١٣	٤٥٥ ٤٧٧
آسيا	٧٧ ٦٤١	١٣٩ ٩٢٨	٨٨٥ ٣٠٤	١ ٥٥٨ ٤١٤	٢ ٣١٣ ٢٢٢
أوقيانيا	٥٨٧	١ ٥٨٥	٦ ٥٠٤	١٠ ٥٦٣	١٣ ٠٩٠
أوروبا	١٣ ٣٨٥	١٩ ٣١٠	٢٢٩ ٦١٩	٢٤٤ ٣٠٧	٢٥٢ ٧٧٠
الشرق الأوسط	١٧ ٤٤٥	٣٩ ٦٤٣	٤٥٤ ٩٦٤	٩١٠ ١٨٦	٥٠٧ ٢٧٥
أمريكا اللاتينية	٦٥ ٨٥٤	١٥٨ ٢١٥	٨١٦ ٠٧٥	١ ١٥٧ ٣٠٦	١ ٢٨٤ ٥٣١
المجموع	١ ١٤٨ ٦٩٦	٢ ٥٢٨ ٥٣٤	١١ ٢٠٧ ٨٠٥	٢١ ٧٦٨ ٥٩٨	٢٤ ٩٦٦ ١٨٤

٧- ولقد حسنت البلدان الصناعية مستوى دخلها بما يعادل ٢١ ضعفاً منذ عام ١٩٦٠ حتى يومنا هذا. ولو تمكنت افريقيا من تحقيق نفس النتيجة لكان ناتجها قد بلغ ٦٣١,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٤، في حين أن الرقم الفعلي لم يتجاوز ٤٥٥,٤. ولقد تكبدت افريقيا خسارة صافية قدرها ١٧٦ مليار دولار، أي ما يعادل في الواقع ٤٠ في المائة (٣٩,٥) خلال العقود الثلاثة الماضية. وزادت أمريكا اللاتينية خلال هذه العقود نفسها ثروتها بأقل من ١٠٠ مليار دولار بقليل (٩٧,٣) محسوبة أيضاً بالقيم الجارية. وزاد ناتج آسيا بفضل عدد صغير من البلدان التي سجلت مستويات عالية من النمو كاليابان على وجه الخصوص[٣]. وهذه الاتجاهات نحو تركز الثروات تبدو جلية في الجدول التالي الذي يبين الأرقام على أساس نسب مئوية تسمح بمقارنات أدق لعملية التركيز.

الجدول ٢

الناتج المحلي الاجمالي حسب المناطق أو مجموعات البلدان
(بالنسب المئوية)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤
البلدان الصناعية	٨٢,٢٧	٨٣,١٠	٧٥,٤٣	٨٠,٢٨	٨٠,٦٧
افريقيا	٢,٥٠	٢,٧١	٣,٢٣	١,٩٠	١,٨٢
آسيا	٦,٧٦	٥,٥٣	٧,٩٠	٧,١٦	٩,٢٧
أوقيانيا	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٥
أوروبا	١,١٧	٠,٧٦	٢,٠٥	١,١٢	١,٠١
الشرق الأوسط	١,٥٢	١,٥٧	٤,٠٦	٤,١٨	٢,٠٣
أمريكا اللاتينية	٥,٧٣	٦,٢٦	٧,٢٨	٥,٣٢	٥,١٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٨- ولقد بدأت افريقيا وأمريكا اللاتينية بعد الارتفاع الطفيف ولكن الهام الذي كانت قد سجلته بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠ في نصيبها من الاقتصاد العالمي تشهد تضاؤل هذا النصيب اعتباراً من الثمانينات لتدخل في ما سمي "بالعقد الضائع" بالرغم من استمرار هذا الاتجاه في عام ١٩٩٤.

٩- وإذا حللنا وضع البلدان من حيث ناتجها المحلي الاجمالي (الجدول ٣) لتبين بوضوح أنه حدث في العقود الماضية تركز كبير في توزيع الدخل على الصعيد العالمي ولم يتم في هذه الحال جمع البلدان حسب المناطق بل بموجب تسلسل بشرائح ٢٠ في المائة من الأغنى حتى الأفقر. وسيشار إلى المجموعة الأولى بوصفها البلدان ذات الدخل الأعلى وإلى المجموعة الأخيرة بوصفها البلدان ذات الدخل الأدنى.

الجدول ٣[٤]

توزع الناتج المحلي الاجمالي على الصعيد الدولي ابتداءً بأغنى ٢٠ في المائة من البلدان وحتى أفقر ٢٠ في المائة من البلدان
(بالنسب المئوية)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤
أغنى ٢٠ في المائة	٩٠,٢٠	٩٢,٧٣	٨٩,٣٣	٩٢,٨٤	٩٢,٤٢
الـ ٢٠ في المائة الثانية	٦,٦٧	٥,٢١	٨,٣٧	٥,٦٨	٦,٠٣
الـ ٢٠ في المائة الثالثة	٢,١٣	١,٥٢	١,٦٦	١,٠٢	١,١٢
الـ ٢٠ في المائة الرابعة	٠,٧٨	٠,٤٣	٠,٥١	٠,٣٩	٠,٣٦
الـ ٢٠ في المائة الخامسة	٠,٢١	٠,١١	٠,١٣	٠,٠٧	٠,٠٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤
عدد بلدان العينة	١٢١	١٥٧	١٥٦	١٦٧	١٦٧

١٠- والكل يعلم أن الثغرة بين مختلف فئات البلدان تتوسع يوماً بعد يوم. ولا تقوم هذه الدراسة إلا بتأكيد هذا الواقع وتوفير بعض البيانات الاحصائية لتوضيحه. ففي عام ١٩٩٢ كان الدخل الفردي السنوي لأفقر ٢٠ في المائة من سكان العالم يبلغ ٣٠١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، بينما كان يبلغ بالنسبة إلى أغنى ٢٠ في المائة مقيساً من حيث البلدان، ٥٤٢ ١٩ دولاراً. ولو تمت الحسابات على أساس عدد السكان الاجمالي عوضاً عن البلدان لكان الدخل الفردي لأفقر القطاعات لا يتجاوز ١٦٣ دولاراً، مقارنة بمبلغ ٨٠٨ ٢٢ دولارات، أي ما يعادل ٧٩ في المائة من الدخل العالمي، لأغنى القطاعات.

١١- وينبغي الإشارة، من ناحية ثانية، إلى وجود اتجاه ثانوي وإن لم يكن أقل أهمية فيما بين مناطق العالم الرئيسية. فهناك تركز اقليمي هام للغاية أيضاً وكثيراً ما تحجبه الأرقام الموحدة. فتمثل البلدان الصناعية الكبرى الستة ٨٠ في المائة من الناتج الاجمالي، وتستأثر جنوب افريقيا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية ونيجيريا والمغرب، في افريقيا، بنسبة ٦٤,٤٦ في المائة من الناتج الاقليمي، وتستأثر الصين وجمهورية كوريا والهند واندونيسيا، في آسيا، بنسبة ٦٨,٢٦ في المائة، بينما تستأثر المكسيك والأرجنتين والبرازيل، في أمريكا اللاتينية، بنسبة ٦٣,٠١ في المائة من ناتج المنطقة.

١٢- وتبين الأرقام أنه تجري الآن عمليتا تركيز متزامنتان إحداهما على الصعيد العالمي، بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، والأخرى على الصعيد الاقليمي، بين البلدان الكبيرة والبلدان الصغيرة عموماً.

دال - التعاون الدولي والثغرة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة

١٣- وقد أصبح العالم يزداد وعياً بأوجه اللامساواة وعدم التوازن الموجودة في توزيع الدخل على الصعيد الدولي. ولا شك في أن العديد من الناس سيرون أن هذا التقرير ليس إلا تكراراً لوقائع يعرفها الناس حق المعرفة. ولقد كان لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن دور أساسي في تنمية هذا الوعي. ويسترعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانتباه، في تقريره السنوي المعني بالتنمية البشرية، إلى الصعوبة المواجهة حالياً في تحويل شعور التضامن الدولي إلى آليات تنفيذية فعالة لإقامة التعاون الدولي. وربما كانت تلك هي النقطة التي يجب أن نركز عليها. فثمة ظواهر متزايدة تشير إلى وجود أزمة كبيرة في ميدان التعاون الدولي، فلا تتوافر الآليات المناسبة وقد فقدت الآليات التقليدية ثقة الناس، بينما تشوهت سمعة المساعدة الدولية إلى البلدان النامية أو الفقيرة. فيوجد، على سبيل المثال، شعور بأن "المساعدة الانسانية" لا تعطي نتائج مرضية من حيث التنمية، وأنها، على العكس، تفضي إلى أنواع جديدة من التبعية. وثمة تساؤلات تدور حول ما إذا كان ينبغي متابعة التعاون الدولي من خلال اتفاقات تعقد بين الحكومات أو ما اذا كان ينبغي توجيهه وتنفيذه عبر المنظمات غير الحكومية أو الجهاز المتعدد الأطراف المؤلف من وكالات حكومية دولية متخصصة. وكذلك لا يوجد تفاهم واضح حول العلاقة بين التعاون الإنساني الدولي و"الاقتصاد الحقيقي" للبلدان المانحة أو بين مسألة فتح أسواق جديدة لتصريف منتجات وتكنولوجيات البلدان المتعاونة. ويتسم هذا الأمر بإلحاح شديد. فيمكن تبرير إرسال الأغذية لفترة محدودة من الزمن إلى بلد يواجه حالة طوارئ عندما لا يوجد حل آخر لفض هذه الأزمة. بيد أن غرض التعاون في الأجلين المتوسط والطويل يجب أن يكون تعزيز قدرة البلد المستفيد على الاعتماد على نفسه، وتنمية البحوث العلمية والتقنية فيه، وتزويده بمجموعة جديدة من التكنولوجيات، وتدريب السكان - أي باختصار، توفير الدعم لكي تنشأ فيه قوى فاعلة تنهض بالتنمية، الأمر الذي يتطلب، بدوره، دعم التعاون الدولي لتنمية أسواق جديدة لتصريف منتجات البلدان الفقيرة. والموضوع الرئيسي الذي يفضي إليه تحليل توزيع الدخل على الصعيد العالمي عزل "الاقتصاد الحقيقي" للبلدان المانحة عن التعاون الدولي.

١٤- أما المسألة الثانية الجديرة بالذكر فهي تخص قلة المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان الفقيرة. وتبين الجداول أدناه الحجم الاجمالي للمساعدة الدولية المقدمة للبلدان المستفيدة الرئيسية بالأرقام المطلقة، ونسبتها المئوية إلى عدد السكان الفقراء. ويبين الجدول ٤ مقدار المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان المستفيدة الرئيسية الـ ٢٠. أما الجدول ٥ فيبين أن المساعدة المقدمة للفرد الواحد من أفقر البلدان تعادل ٤,٢ من الدولارات بعد أخذ جميع أشكال ومصادر التعاون الدولي في الاعتبار. وجلي أن هذه الآليات لن تسفر عن تغير ملموس في كيفية توزيع الدخل على الصعيد العالمي.

١٥- وتبين الأرقام التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٠ أن البلدان المتقدمة تنفق ٥٤ مليار دولار على المساعدة الإنمائية سنوياً، وأن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي توفر ٥٢ ملياراً من مجموع هذا المبلغ، أي ما يعادل ٠,٣٥ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي. ويقدم ٧٠ في المائة من هذه المساعدة على شكل مساعدة ثنائية، أي من حكومة إلى حكومة أخرى.

١٦- ولقد أقر مؤتمر القمة العالمي المعقود في كوبنهاغن واجب الدول في تضييق الثغرة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ولم تنشئ القمة آليات تلزم الدول بالوفاء بواجبات معينة، إلا أنها أعلنت رسمياً تصميمها على السير في هذا الاتجاه. أما الآليات الرئيسية فهي: (أ) توفير الدعم للبلدان الفقيرة بتسديد ديونها الخارجية؛ (ب) تمويل البرامج الاجتماعية المشتركة في إطار ما يسمى بآلية ٢٠/٢٠؛ (ج) تعيين هدف يقضي بإنفاق ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان الغنية على المساعدة والتعاون الدوليين. ويبين الجدول ٦ إنفاق البلدان المتقدمة على المساعدة الثنائية بالنسب المئوية، وجميع هذه البلدان، باستثناء البلدان الاسكندنافية وهولندا، بعيدة جداً عن تحقيق هذا الهدف[٥]. فإن تم بلوغ هدف ٠,٧ في المائة تضاعف حجم الموارد المتاحة للتعاون الدولي ليبلغ ١٠٠ مليار ونيف من الدولارات. وواضح أن هذا الشرط ليس شرطاً كافياً، إلا أنه قد يكون شرطاً ضرورياً لتحقيق توازن أكبر في توزيع الدخل على الصعيد الدولي.

١٧- ويبدو أن الآليات التي اقترحها مؤتمر القمة العالمي لمكافحة تركيز الدخل على الصعيد الدولي لم تسفر عن نتائج ملموسة خلال السنة المنصرمة. ولقد عقدت اجتماعات متابعة اقليمية عديدة بهدف إعمال آليات تقديم المعونة. ولكن ليس ثمة ما يدل، سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية على وجود أفكار ابتكارية تسمح بتهيئة الظروف المؤاتية لتغيير أساليب التعاون الدولي.

١٨- ويجب، لتكريس حجم أكبر من الموارد للتعاون الدولي، القيام على النحو المشار إليه بوضع تعريف أوسع للعلاقة بين التعاون الدولي و"الاقتصاد الحقيقي" - أي التجارة الدولية، ونقل التكنولوجيا، وفتح أسواق جديدة وما شابه ذلك. ولم يتم حتى الآن تناول هذه المسألة في إطار عملية "العولمة" الاقتصادية. وما زال التعاون يقوم في الإطار الإنساني فقط. وما أن يعتبر هذا التعاون ضرورة يقضي بها النظام الاقتصادي العالمي المتجه إلى الشمول حتى تتغير لا الصورة المرتقبة له فحسب بل الموارد المخصصة له أيضاً. ويجب أن يؤدي التعاون الدولي في المستقبل دور النظام الوقائي الذي يحقق التوازن ويحول دون تكرر دورة الأزمات على الصعيد العالمي ويربط الحاجة الاخلاقية إلى التضامن الدولي بالحاجات الاقتصادية الناشئة في عالم متزايد الترابط.

الجزء الثاني

هاء - توزيع الدخل على الصعيد الوطني

١٩- لا يتوفر إلا القليل من المعلومات الموثوقة عن حال توزيع الدخل على الصعيد الوطني. ويجب، استناداً إلى البنك الدولي، أن تستخدم البيانات المتوفرة بحذر. ولقد تمكنا، باللجوء إلى مصادر مباشرة في البلدان المعنية بالاضافة إلى مصادر غير مباشرة، من تكوين صورة جزئية عن بعض البلدان كما هو مبين في الجداول اللاحقة.

الجدول ٤

حجم المساعدة التي تلقتها ٢٠ من البلدان المختارة بما يشكل ٦١ في المائة من المساعدة الدولية الاجمالية لعام ١٩٩٠

البلدان النامية	المساعدة الاجمالية لعام ١٩٩٠ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	محسوبة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
مصر	٥ ٥٨٤	١٧,٢
بنغلاديش	٢ ٠٨١	١٠,٥
الصين	٢٠ ٨٦٤	٠,٥
اندونيسيا	١ ٧١٧	٢,٠
الهند	١ ٥٥٠	٠,٥
الفلبين	١ ٢٦٦	٣,٠
تركيا	١ ٢٥٩	١,٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	١ ١٥٥	٣٧,٥
باكستان	١ ١٠٨	٢,٨
كينيا	٩٨٩	١١,٣
المغرب	٩٦٥	٤,٤
موزامبيق	٩٢٣	٧٧,٤
الأردن	٨٨٤	١٦,٧
اثيوبيا	٨٧١	١٤,٦
زائير	٨١٦	٩,٢
تايلند	٧٨٧	١,٢
السودان	٧٦٨	٩,٥
السنغال	٧٢٤	١٥,٤
كوت ديفوار	٦٧٤	٧,٢
سري لانكا	٦٥٩	٩,١
المجموع الفرعي	٢٦ ٨٤٤	٢,٤
المجموع كنسبة مئوية من المساعدة الإنمائية الرسمية	٦١,٠٠%	

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، الجدول ٣-١٠.

الجدول ٥

العلاقة بين الفقر والتعاون الدولي في ١٠ من البلدان المختارة

البلدان النامية التي توجد فيها نسبة كبيرة من الفقراء	عدد الأشخاص الفقراء (بالملايين)	نسبة الأشخاص الفقراء مقارنة بعددهم الإجمالي في العالم	المساعدة الإنمائية الرسمية محسوبة لكل فرد (بدولارات الولايات المتحدة)	نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية مقارنة باجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم
الهند	٤١٠	٣٤,٢	١,٨	٣,٥
الصين*	١٢٠	٩,٩	١,٨	٤,٧
بنغلاديش	٩٩	٨,٣	١٨,٠	٤,٧
اندونيسيا	٧٠	٥,٨	٩,٣	٣,٩
باكستان	٣٧	٣,١	٨,٨	٢,٥
الفلبين	٣٦	٣,٠	٢٠,٣	٢,٩
البرازيل	٣٣	٢,٨	١,١	٠,٤
اثيوبيا	٣٠	٢,٥	١٧,٧	٢,٠
ميانمار	١٧	١,٤	٤,٧	٠,٤
تايلند	١٧	١,٤	١٤,١	١,٨
	٨٦٩	٧٢,٤	٤,٢	٢٦,٨

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع نفسه، الجدول ٣-١١.

* تفيد تقديرات البنك الدولي أن عدد الفقراء في الصين بلغ زهاء ١٠٠ مليون نسمة في المناطق الريفية وحدها. ولقد اعتمد هنا عدد تقريبي قدر بزهاء ١٢٠ مليون نسمة من الفقراء بالنسبة إلى البلد ككل.

الجدول ٦

خصائص المعونة الثنائية
(أولويات المعونة الثنائية)

البلد	المساعدة الإنمائية الرسمية لعام ١٩٩٠ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي لعام ١٩٩٠	المعونة الاجمالية ١٩٨٨/١٩٨٩	الأولويات الاجتماعية ١٩٨٨/١٩٨٩	المعونة الإنسانية ١٩٨٨/١٩٨٩	النسبة المئوية لاجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لتلبية الأولويات الإنسانية ١٩٨٨/١٩٨٩
النرويج	١ ٢٠٧	١,١٧	٢٧,٢	٧٢,٣	٠,٢٣٠	١٩,٧
فنلندا	٨٤٦	٠,٦٤	٣٨,٠	٤١,٤	٠,١٠٠	١٥,٧
الدانمرك	١ ١٧١	٠,٩٣	١٩,٢	٥٥,٤	٠,٠٩٩	١٠,٦
هولندا	٢ ٥٨٠	٠,٩٣	٢١,١	٤٤,٥	٠,٠٨٧	٩,٤
السويد	٢ ٠٠٧	٠,٩٠	١٧,٠	٤١,٥	٠,٠٦٤	٧,١
سويسرا	٧٥٠	٠,٣١	٣٥,٨	٥٠,٦	٠,٠٥٦	١٨,١
كندا	٢ ٤٧٠	٠,٤٤	٢٣,٨	٤٥,٩	٠,٠٤٨	١٠,٩
ايطاليا	٣ ٣٩٥	٠,٣٢	١٨,٠	٤٧,٣	٠,٠٢٧	٨,٥
المملكة المتحدة	٢ ٦٣٩	٠,٢٧	١٣,٤	٦٥,٨	٠,٠٢٤	٨,٨
فرنسا	٦ ٢٧٧	٠,٥٢	١١,٠	٣٥,٩	٠,٠٢١	٤,٠
النمسا	٣٨٩	٠,٢٥	١٣,٤	٦٠,٦	٠,٠٢٠	٨,١
الولايات المتحدة	١٠ ١٦٦	٠,١٩	١٦,٤	٥٠,٤	٠,٠١٦	٨,٣
المانيا	٦ ٣٢٠	٠,٤٢	٨,٩	٢١,٤	٠,٠٠٨	١,٩
اليابان	٩ ٠٥٤	٠,٣١	١٠,٧	٢٥,٥	٠,٠٠٨	٢,٧
استراليا	٩٥٥	٠,٣٤	٦,٤	٣١,٤	٠,٠٠٧	٢,٠
مجموع البلدان الـ١٥	٥٠ ٢٢٦	٠,٣٥	١٤,٨	٤٣,٧	٠,٠٢٣	٦,٥

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع نفسه، الجدول ٣-١٤.

الجدول ٧

جدول مقارن لتوزيع الدخل على أساس خمس شرائح في بلدان مختارة

	أفقر ٢٠٪	الـ٢٠٪ الثانية	الـ٢٠٪ الثالثة	الـ٢٠٪ الرابعة	أغنى ٢٠٪	أغنى ١٠٪	نسبة الخامسة إلى الأولى
جمهورية تنزانيا المتحدة							
١٩٦٠-١٩٦٩	٥,٨	١٠,٢	١٣,٩	١٩,٧	٥٠,٤	٣٥,٦	٨,٧
١٩٩٠-١٩٩٣	٢,٤	٥,٧	١٠,١	١٨,٧	٦٢,٧	٤٦,٥	٢٦,١
شيلي							
١٩٦٠-١٩٦٩	٤,٤	٩,٠	١٣,٨	٢١,٤	٥١,٤	٣٤,٨	١١,٧
١٩٩٠-١٩٩٣	٣,٣	٦,٩	١١,٢	١٨,٣	٦٠,٤	٤٥,٨	١٨,٣
الهند							
١٩٦٠-١٩٦٩	٦,٧	١٠,٥	١٤,٣	١٩,٦	٤٨,٩	٣٥,٢	٧,٣
١٩٩٠-١٩٩٣	٨,٨	١٢,٥	١٦,٢	٢١,٣	٤١,٣	٢٧,١	٤,٧
سري لانكا							
١٩٦٠-١٩٦٩	٧,٥	١١,٧	١٥,٧	٢١,٧	٤٣,٤	٢٨,٢	٥,٨
١٩٩٠-١٩٩٣	٨,٩	١٣,١	١٦,٩	٢١,٧	٣٩,٣	٢٥,٢	٤,٤
هندوراس							
١٩٦٠-١٩٦٩	٢,٣	٥,٠	٨,٠	١٦,٩	٦٧,٨	٥٠,٠	٢٩,٥
١٩٨٠-١٩٨٩	٢,٧	٦,٠	١٠,٢	١٧,٦	٦٣,٥	٤٧,٩	٢٣,٥
المملكة المتحدة							
١٩٦٠-١٩٦٩	٦,٣	١٢,٦	١٨,٤	٢٣,٩	٣٨,٨	٢٣,٥	٦,٢
١٩٨٠-١٩٨٩	٤,٦	١٠,٠	١٦,٨	٢٤,٣	٤٤,٣	٢٧,٨	٩,٦
استراليا							
١٩٦٠-١٩٦٩	٦,٦	١٣,٥	١٧,٨	٢٣,٤	٣٨,٨	٢٣,٧	٥,٩
١٩٨٠-١٩٨٩	٤,٤	١١,١	١٧,٥	٢٤,٨	٤٢,٢	٢٥,٨	٩,٦
ايطاليا							
١٩٦٠-١٩٦٩	٥,١	١٠,٥	١٦,٢	٢١,٧	٤٦,٥	٣٠,٩	٩,١
١٩٨٠-١٩٨٩	٦,٨	١٢,٠	١٦,٧	٢٣,٥	٤١,٠	٢٥,٣	٦,٠
المانيا							
١٩٦٠-١٩٦٩	٦,٥	١٠,٣	١٥,٠	٢٢,٠	٤٦,٢	٣٠,٣	٧,١
١٩٨٠-١٩٨٩	٧,٠	١١,٨	١٧,١	٢٣,٩	٤٠,٣	٢٤,٤	٥,٨
كندا							
١٩٦٠-١٩٦٩	٥,٠	١١,٨	١٧,٩	٢٤,٣	٤١,٠	٢٥,١	٨,٢
١٩٨٠-١٩٨٩	٥,٧	١١,٨	١٧,٧	٢٤,٦	٤٠,٢	٢٤,١	٧,١
النرويج							
١٩٦٠-١٩٦٩	٦,٣	١٢,٩	١٨,٨	٢٤,٧	٣٧,٣	٢٢,٢	٥,٩
١٩٨٠-١٩٨٩	٦,٠	١٢,٩	١٨,٣	٢٤,٦	٣٨,٢	٢٢,٨	٦,٤
هولندا							
١٩٦٠-١٩٦٩	٦,٤٥	١١,٦	١٦,٤	٢٢,٧	٤٢,٩	٢٧,٧	٦,٦
١٩٨٠-١٩٨٩	٨,٢	١٣,١	١٨,١	٢٣,٧	٣٦,٩	٢١,٩	٤,٥

٢٠- ويمكن من خلال البيانات الجزئية المتاحة تمييز الاتجاهات التالية[٦]:

(أ) لا تتبع عملية تركيز الدخل أو إعادة توزيعه على الصعيد الوطني نمطاً متجانساً تمليه السوق الدولية فقط، وإنما تعتمد على الأنظمة الداخلية والسياسات العامة المعمول بها في البلدان - أي أنها، بعبارة أخرى، تعتمد على القرارات الخاصة بهذه البلدان؛

(ب) كان نمط توزيع الدخل في الدول الصناعية متغيراً في غضون السنوات العشرين المنصرمة رغم أنه شهد اتجاهاً متزايداً إلى التركيز. فهناك، من جهة اتجاه إلى الحفاظ على النسب التاريخية لتوزيع الدخل، مع إعادة توزيع جزء منه (كما في استراليا وايطاليا وفرنسا). ومن جهة أخرى، انخفض التركيز في المانيا (من نسبة ٧,١ إلى ١ بين أفقر خمس وأغنى خمس إلى نسبة ٥,٨ إلى ١) مقارنة بالسبعينات. كما تراجع بنقطتين مئويتين في هولندا في غضون السنوات العشرين المنصرمة. وثمة دلائل على حدوث إعادة توزيع واسعة خلال نفس الفترة الزمنية في ايطاليا واسبانيا، وذلك على الأرجح نتيجة ما سجله البلدان من معدلات نمو عالية، ونتيجة اندماجهما المتزايد في الاقتصاد العالمي، وعلى وجه الخصوص، نتيجة السياسات الاجتماعية المحلية التي اتبعاها. وزاد تركيز الدخل في الدول الأخرى، فانخفضت حصة الخمس الأفقر من السكان في المملكة المتحدة من ٧ في المائة إلى ٤,٦ في المائة، أما الأخماس المتوسطة، فقد كان الارتفاع فيها لصالح الـ ٢٠ في المائة الأغنى، التي شهدت ارتفاع حصتها من ٣٩,٧ في المائة في السبعينات إلى ٤٤,٣ في المائة في الثمانينات. أما الرقم الأخير فهو عائد إلى عام ١٩٩٠[٧]؛

(ج) أدت الأزمات في حال البلدان الفقيرة إلى افقار السكان ككل أكثر فأكثر وأسفرت من حيث الأرقام عن إعادة توزيع ظاهرة. وعندما تكون معدلات النمو سالبة (أو متدنية جداً) تتأثر أيضاً القطاعات التي تسجل أعلى مستويات الاستهلاك. ولقد كانت النسبة بين دخل أغنى ٢٠ في المائة وأفقر ٢٠ في المائة في الهند ٧,٣ إلى ١ في السبعينات، و٧,١ إلى ١ في الثمانينات؛ ثم هبطت إلى ٤,٧ إلى ١ في عام ١٩٩٣، وهو آخر عام توفرت فيه البيانات. وتحدث تطورات مماثلة في افريقيا في بلدان مثل كينيا وزامبيا، وكذلك في آسيا التي اخترنا لأجلها مثال نيبال وبنغلاديش (انظر الحاشية ٦). ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ - مع توخي الحذر الواجب في تناول البيانات المتوافرة - أن الاحصائيات تكشف عن اتجاه مماثل في حال هنغاريا وغيرها من البلدان التي تخلت مؤخراً عن الاقتصاد ذي التخطيط المركزي.

٢١- وتبين البيانات التي أتاحتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية[٨] تركيزاً متزايداً للدخل بين أيدي سكان المدن في المنطقة. ويختلف هذا التحليل عما سبق من تحاليل في أنه لا يتناول إلا توزيع الدخل في المناطق الحضرية مستثنياً الأرياف التي تشكل عادة أفقر القطاعات. ويتضح من الجدول أن حصة أفقر السكان من الدخل (آخر ٤٠ في المائة) تتناقص في جميع البلدان تقريباً، باستثناء أوروغواي وإلى حد أقل شيلي. ولقد بذلت أوروغواي كل جهد ممكن من خلال هيكلها الاقتصادي للحفاظ على أفضل أنماط توزيع الدخل في أمريكا اللاتينية ككل. وشهدت كوستاريكا، البلد الآخر الذي عرف الانصاف منذ القدم في توزيع الدخل، عملية تركيز أكبر. وإن انخفاض الدخل لدى أفقر ٤٠ في المائة من السكان في بلدان مثل فنزويلا قد يوضح ويفسر الصعوبات والمنازعات التي ظهرت في مدن هذا البلد وغيره من البلدان خلال السنوات الأخيرة.

الجدول ٨

توزيع الدخل في المناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية ١٩٨٠-١٩٩٢[أ]

البلد	السنة	آخر ٤٠ في المائة	الـ٣٠ في المائة الوسطى	الـ٢٠ في المائة التي تلي أغنى ١٠ في المائة	أغنى ١٠ في المائة
الأرجنتين[ب]	١٩٨٠	١٨,٠	٢٥,٦	٢٦,٦	٢٩,٨
	١٩٨٦	١٦,٢	٢٤,١	٢٥,٢	٣٤,٥
	١٩٩٢	١٥,٢	٢٥,٠	٢٨,٢	٣١,٦
البرازيل	١٩٧٩	١١,٧	٢٠,٧	٢٨,٥	٣٩,١
	١٩٨٧	٩,٧	١٨,١	٢٧,٩	٤٤,٣
	١٩٩٠	٩,٦	١٩,٣	٢٩,٤	٤١,٧
شيلي[ج]	١٩٨٧	١٢,٦	٢٠,٦	٢٧,٣	٣٩,٦
	١٩٩٠	١٣,٤	٢١,٢	٢٦,٢	٣٩,٢
	١٩٩٢	١٣,٦	٢٠,٧	٢٥,٢	٤٠,٥
	١٩٩٤	١٣,٣	٢٠,٥	٢٥,٩	٤٠,٣
كوستاريكا	١٩٨١	١٨,٩	٢٨,١	٢٩,٨	٢٣,٢
	١٩٨٨	١٧,٢	٢٦,٧	٢٨,٥	٢٧,٦
	١٩٩٢	١٧,٠	٢٧,٨	٢٨,٣	٢٦,٩
المكسيك[د]	١٩٨٤	٢٠,١	٢٧,١	٢٧,٠	٢٥,٨
	١٩٨٩	١٦,٢	٢٢,٠	٢٤,٨	٣٦,٩
	١٩٩٢	١٦,٦	٢٢,١	٢٦,٥	٣٤,٨
بنما	١٩٧٩	١٥,٥	٢٥,٤	٣٠,٠	٢٩,١
	١٩٨٦	١٤,٢	٢٥,٢	٢٧,٦	٣٣,٠
	١٩٩١	١٣,٣	٢٤,٣	٢٨,٢	٣٤,٢
أوروغواي	١٩٨١	١٧,٧	٢٤,٥	٢٦,٦	٣١,٢
	١٩٨٦	١٧,٣	٢٣,١	٢٧,٢	٣٢,٤
	١٩٩٢	٢١,٩	٢٦,٢	٢٦,٠	٢٥,٩
فنزويلا	١٩٨١	٢٠,٢	٢٨,٥	٢٩,٥	٢١,٨
	١٩٨٦	١٦,٣	٢٦,٠	٢٨,٨	٢٨,٩
	١٩٩٢	١٦,٤	٢٦,٢	٢٩,٣	٢٨,١

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أساس جداول خاصة لمعلومات مستخلصة من دراسات استقصائية قيد الإنجاز حول مجموعات أسرية في كل بلد من البلدان.

(أ) توزيع دخل مجموعات الأسر الحضرية حسب الدخل الفردي.

(ب) منطقة مدينة بوينس آيرس وضواحيها ككل.

(ج) بيانات خاصة مجدولة على أساس دراسات استقصائية اجتماعية - اقتصادية أنجزت في الأعوام ١٩٨٧ و١٩٩٠ و١٩٩٢ و١٩٩٤.

(د) بيانات خاصة مجدولة على أساس دراسات استقصائية تمت عن دخل الأسر ونفقاتها.

واو- تحليل مقارن لتوزيع الدخل

٢٢- تم التشديد في ولاية اللجنة على ضرورة وضع مؤشرات تسمح بفهم مسألة توزيع الدخل على الصعيد العالمي وصلتها بمشاكل الفقر فهما أفضل. ولقد تمكنا من وضع مؤشر يسمح لنا بتصنيف البلدان حسب مدى تركيز توزيع الدخل فيها. وتتناول البيانات المقدمة فترة السنوات الخمس ١٩٨٧-١٩٩٣، أما البلدان المدرجة في القائمة فهي تلك التي توافرت لنا معلومات عنها[٩].

الجدول ٩

تصنيف البلدان حسب نمط توزيع الدخل، ١٩٩٠-١٩٩٣

(النسبة بين دخل أغنى خمس وأفقر خمس)

البلد	النسبة
١- هنغاريا	٣,٢
٢- بولندا	٣,٩
٣- رواندا	*٤,٠
٤- بنغلاديش	*٤,١
٥- نيبال	*٤,٣
٦- اسبانيا	٤,٤
٧- سري لانكا	٤,٤
٨- هولندا	*٤,٥
٩- السويد	*٤,٦
١٠- بلغاريا	٤,٧
١١- الهند	٤,٧
١٢- باكستان	٤,٧
١٣- اثيوبيا	*٤,٨
١٤- اندونيسيا	٤,٩
١٥- اوغندا	٤,٩
١٦- فييت نام	٥,٦
١٧- جمهورية كوريا	*٥,٧
١٨- ألمانيا	*٥,٨
١٩- يوغوسلافيا	*٥,٩

البلد	النسبة
٢٠- فنلندا	*٦,٠
٢١- ايطاليا	*٦,٠
٢٢- غانا	*٦,٣
٢٣- النرويج	*٦,٤
٢٤- كوت ديفوار	*٦,٥
٢٥- الصين	٦,٥
٢٦- الجزائر	*٦,٧
٢٧- المغرب	٧,٩
٢٨- كندا	*٧,١
٢٩- الدانمرك	*٧,١
٣٠- جامايكا	٧,٣
٣١- الأردن	٧,٣
٣٢- الفلبين	*٧,٤
٣٣- فرنسا	*٧,٥
٣٤- تونس	٧,٨
٣٥- تايلند	*٨,٣
٣٦- سويسرا	٨,٦
٣٧- بوليفيا	٨,٦
٣٨- هونغ كونغ	*٨,٧
٣٩- نيوزيلندا	*٨,٨
٤٠- زامبيا	٨,٩
٤١- الولايات المتحدة	*٨,٩
٤٢- سنغافورة	*٩,٦
٤٣- استراليا	*٩,٦
٤٤- نيجيريا	٩,٦
٤٥- المملكة المتحدة	*٩,٦
٤٦- فنزويلا	*١٠,٣
٤٧- بيرو	*١٠,٥

البلد	النسبة
٤٨- الاتحاد الروسي	١١,٤
٤٩- ماليزيا	*١١,٧
٥٠- كوستاريكا	*١٢,٧
٥١- نيكاراغوا	١٣,٢
٥٢- موريتانيا	*١٣,٢
٥٣- الجمهورية الدومينيكية	*١٣,٢
٥٤- المكسيك	*١٣,٦
٥٥- كولومبيا	١٥,٥
٥٦- زمبابوي	١٥,٦
٥٧- بوتسوانا	*١٦,٤
٥٨- السنغال	١٦,٧
٥٩- كينيا	١٨,٢
٦٠- شيلي	١٨,٣
٦١- جنوب افريقيا	١٩,٢
٦٢- ليسوتو	*٢٠,٧
٦٣- قيرغيستان	٢٢,٨
٦٤- هندوراس	*٢٣,٥
٦٥- جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٦,١
٦٦- غينيا الاستوائية	٢٨,٠
٦٧- بنما	*٢٩,٩
٦٨- غواتيمالا	*٣٠,٠
٦٩- البرازيل	*٣٢,١
مجموع بلدان العينة	٦٩

تخص الأرقام الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣.

* تخص هذه الأرقام الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩.

٢٣- يبين هذا الجدول وجود أربعة أنماط مختلفة لتوزيع الدخل في البلدان المشمولة في القائمة:

(أ) مجموعة من البلدان المتقدمة أو البلدان ذات المستوى المتوسط من التنمية يوجد فيها توزيع جيد للدخل وتتراوح فيها النسبة بين أغنى ٢٠ في المائة وأفقر ٢٠ في المائة بين ٣ إلى ١، و٦ إلى ١؛

(ب) ومجموعة من البلدان المتقدمة والبلدان النامية تتراوح فيها نسبة توزيع الدخل بين مختلف القطاعات بين ٧ إلى ١، و١٠ إلى ١؛

(ج) ومجموعة من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان المتخلفة توزيع الدخل فيها سيء إذ تتجاوز نسبته بين أغنى الطبقات وأفقرها ١٠ إلى ١. وتجدر الاشارة إلى أن هذه المجموعة هي تلك التي تشمل البلدان التي تجمع بين الغنى الفاحش والفقر المدقع؛

(د) أما المجموعة الرابعة التي وصفناها بمجموعة "الفقر المنتشر" فهي تشمل البلدان التي تسجل معدلات نمو متدنية جدا وتعيش في فاقة كبيرة وحيث توزيع الدخل غير مركز نسبياً.

٢٤- ويفيد الشكل المرافق في مقارنة توزيع الدخل والناتج الفردي في بلدان مختارة وفي توفير عرض بياني لمركز هذه البلدان النسبي. فتوجد في الزاوية اليسرى العليا البلدان التي تعيش في ظل "فقر منتشر"، وتوجد في الزاوية اليمنى العليا البلدان المتقدمة "ذات التوزيع المنصف". وكلما اتجه النظر نحو الأسفل كلما ازداد تركيز الدخل (انظر الأرقام في المرفق). وما يثير الاهتمام أن الطرف الأيمن السفلي من الرسم البياني فارغ، الأمر الذي يدعو إلى الاعتقاد بأن التوزيع الجيد للدخل كان شرطا أساسيا لتحقيق النمو في البلدان المتقدمة حاليا.

الجزء الثالث

زاي- التعليم والتمييز وتوزيع الدخل

٢٥- قد يقال إن أنماط توزيع الدخل تظهر بصورة شبه متماثلة في ميدان التعليم على الصعيدين الدولي والوطني على السواء. ويبين الجدول ١٠ أن الانفاق العام على التعليم في البلدان المتقدمة يبلغ ١ ٠٨٩ دولارا للفرد الواحد، بينما يبلغ في البلدان المتخلفة أو النامية ٤٣ دولارا للفرد الواحد. ولقد تضاعف هذا الانفاق في البلدان المتقدمة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٣ من ٥٠٠ دولار إلى ١ ٠٨٩ دولارا للفرد. وربما كانت ثغرة التعليم أهم في هذا المجال منها في المجالات الأخرى، نظرا إلى أن الاتجاهات التي ستسجل في المستقبل ستزيد من الفارق بين أولئك الذين يحوزون المهارات الضرورية التي تمكنهم من خوض مجال العولمة الجارية بنجاح وأولئك الذين لا تتاح لهم إمكانية اكتساب هذه الدراية الفنية.

رسم بياني

الجدول ١٠

الانفاق العام على التعليم

	النسبة المئوية من الناتج القومي الاجمالي			الانفاق العام للفرد (بالدولارات)			معدل النمو السنوي		
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٨٠ ١٩٩٠	١٩٨٠ ١٩٩٣	١٩٩٠ ١٩٩٣
افريقيا	٥,٣	٥,٧	٦,٢	٤٨	٤١	٣٨	٪١,٥٦-	٪١,٧٨-	٪٢,٥٠-
الأمريكتان	٤,٩	٥,٢	٥,٤	٣١٠	٥٢٦	٥٩٧	٪٥,٤٣	٪٥,١٧	٪٤,٣١
آسيا	٤,٤	٤,٢	٤,٣	٤١	٧٥	٩٢	٪٦,٢٣	٪٦,٤١	٪٧,٠٥
أوروبا	٥,١	٥,٠	٥,٢	٤١٧	٧٤٢	٧٨٢	٪٥,٩٣	٪٤,٩٦	٪١,٧٧
أوقيانيا	٥,٦	٥,٦	٦,٠	١٦٧	٧١٥	٧٤٣	٪٤,٣٥	٪٣,٦٤	٪١,٢٩
البلدان المتقدمة	٥,٢	٥,١	٥,٣	٥٠٠	٩٥٠	١ ٠٨٩	٪٦,٦٣	٪٦,١٧	٪٤,٦٦
البلدان النامية	٣,٨	٤,٠	٤,١	٣٢	٤١	٤٣	٪٢,٥١	٪٢,٣٠	٪١,٦٠
افريقيا (ما عدا الدول العربية)	٥,١	٥,٣	٥,٧	٤١	٣٠	٢٨	٪٣,٠٨-	٪٢,٨٩-	٪٢,٢٧-
الدول العربية	٤,١	٥,٢	٥,٨	١٠٩	١١١	١١٦	٪٠,١٨	٪٠,٤٨	٪١,٤٨
امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣,٩	٤,١	٤,٦	٩٥	١٠٧	١٤٣	٪١,٢٠	٪٣,٢٠	٪١٠,١٥
شرقي آسيا وأوقيانيا	٢,٨	٣,٠	٣,٠	١٢	٢٠	٢٨	٪٥,٢٤	٪٦,٧٣	٪١١,٨٧
جنوب شرقي آسيا	٤,١	٣,٩	٣,٧	١٣	٣٠	١٢	٪٨,٧٢	٪٠,٦١	٪٢٦,٣٢-
أقل البلدان نموا	٤,٢	٢,٩	٢,٨	٨	٩	٨	٪١,١٨	٪٠,٠٠	٪٣,٨٥-
المجموع العالمي	٤,٩	٤,٩	٥,١	١٢٩	٢٠٨	٢٢٩	٪٤,٨٩	٪٤,٥١	٪٣,٢٦

المصدر: السنة الاحصائية، اليونسكو. Statistical Year, UNESCO

٢٦- وتبين الأرقام المتعلقة بالسكان الأميين ضخامة عدد سكان العالم الثالث الذين يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الحد الأدنى من التعليم. فلقد ارتفعت نسبة الأمية في افريقيا بالأرقام التقريبية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٥. وتم مؤخرا تسجيل نزعة إلى الانخفاض في آسيا وفي أمريكا اللاتينية على حد سواء. أما في أقل البلدان نموا - أي تلك الواقعة في فئة أدنى ٢٠ في المائة من حيث توزيع الدخل الدولي، فتزداد الأمية بين السكان بمعدل ١,٥١ في المائة (لأسباب تعود إلى الحجم لم توفر تفاصيل هذه البيانات).

٢٧- ويفضي تسارع معدل تدهور توزيع الدخل على الصعيد الوطني في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض إلى تغير في أولويات الدولة من حيث الاستثمار. ولقد تم في السنوات القليلة الماضية تسجيل ميل إلى الانخفاض في الموارد المخصصة لأهم القطاعات الاجتماعية، ولا سيما التعليم والصحة. ويبين الجدول ١١ التناقض الظاهر في إقدام أقل البلدان دخلا، بين عامي ١٩٧٢ و١٩٨٢، على زيادة موارد الدولة المخصصة للدفاع زيادة كبيرة وتخفيض المبالغ المرصودة للتعليم بنسبة الثلثين والمبالغ المرصودة للصحة بنسبة الثلث. ولقد سجل الانفاق الاجتماعي، في جميع الأحوال، انخفاضا في البلدان النامية بينما ظل الميل المسجل في البلدان المتقدمة إلى الارتفاع مستمرا. تلك هي إحدى مساوئ التوزيع الدولي للدخل.

الجدول ١١

المبالغ التي خصصتها الحكومات المركزية للدفاع
والتعليم والصحة كنسبة مئوية من الانفاق

	الدفاع		التعليم		الصحة	
	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢
البلدان ذات الدخل المنخفض	١٢,٤	١٨,٥	١٥,٢	٥,٥	٦,١	٣,٠
البلدان ذات الدخل المتوسط	١٥,١	١٢,١	١٣,٠	١١,٦	٦,٥	٤,٧
البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط	١٦,٩	١٤,٢	١٧,٩	١٣,٧	٤,٥	٣,٧
البلدان ذات الدخل المتوسط إلى العالي	١٤,٦	١١,٥	١١,٦	١٠,٩	٧,٠	٥,٥
البلدان المصدرة للنفط	١٣,٠	٢٤,٨	١٣,٦	٨,٢	٥,٦	٥,٥
البلدان الصناعية	٢٣,٣	١٣,٩	٤,٣	٤,٨	٩,٩	١١,٧

٢٨- وتؤثر هذه التدابير المتخذة في ميدان التعليم والصحة نتيجة عملية توزيع الدخل على الصعيدين الوطني والدولي تأثيرا مختلفا في الفئات السكانية المختلفة. ولا شك في أن الأطفال هم أكثر من يعاني منها بصفة عامة وإن كانت تعاني منها بشدة أيضا النساء والأقليات والشعوب الأصلية بصفة أخص.

٢٩- وتعد النساء من بين أقل الفئات تمتعا بالحماية والرعاية من حيث تكافؤ الفرص. ولقد بينت الأرقام الصريحة المدرجة في تقرير الأمم المتحدة عن الحالة الاجتماعية في العالم في عام ١٩٩٣ أن نسبة الأمية عند النساء تتجاوز نسبتها عند الرجال بمعدل ٣٠ في المائة. ويمكن في أجزاء عديدة من العالم الربط بين الأمية ومركز المرأة، مما دفع إلى استخدام عبارة جديدة مثل "تأنيث الفقر". وتنتمي النساء اللواتي يتحملن مصاريف أسرهن واللواتي يقمن بدور ربة الأسرة إلى أفقر الطبقات السكانية. وتشير الدراسة التي أجراها البنك الدولي في عام ١٩٩٥ إلى أن الربح الذي تجنيه المرأة في أمريكا اللاتينية مقابل ساعة واحدة من العمل قد انخفض انخفاضا تجاوز بشوط كبير انخفاض الأجر الذي يتقاضاه الرجل، وذلك جزئيا، لأن المرأة تعمل بصفة خاصة في القطاع غير الرسمي وفي القطاعات القليلة الأجور الأكثر تضررا من الأوضاع كقطاع الألبسة والزينة. ويشير التقرير أيضا إلى بعض الحالات في افريقيا التي كانت فيها المرأة المتضررة الرئيسية من عملية التكيف الهيكلي. ولن يتم القضاء على مختلف العقبات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمتع تلك الفئة الكبيرة من السكان بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا باتباع سياسة تقوم على تكافؤ الفرص.

٣٠- وتندرج الأقليات، ولا سيما الشعوب الأصلية، في القطاعات السكانية الأكثر معاناة من التهميش والاهمال والتمييز. وتبين الدراسات الأخيرة أن هذا الوضع هو مصدر المشاكل الرئيسية التي تنطوي عليها إمكانية الحصول على التعليم وكثافة الأمية. وتنتمي هذه الفئات إلى الطبقات الأقل استفادة من توزيع الدخل في كل بلد من البلدان.

٣١- وتبين المعلومات المتعلقة بتوزيع الدخل على الصعيد الدولي بكل وضوح الأسباب المؤدية إلى الهجرة الدولية للعمال والمشاكل المتوقع ظهورها في هذه الميادين في المستقبل. وجلي أن الضغوط التي يمارسها عمال البلدان الفقيرة الذين يرغبون في الانتقال إلى البلدان الغنية للعيش فيها ستزداد بازدياد عولمة وسائل الاتصال التي يضاف إليها التفاوت الهائل في مستويات المعيشة.

٣٢- إن الفقر، كما سبق أن بينا في تقريرنا الأولي، هو الرق بصورته العصرية. والفقر هو أبشع أشكال الحرمان من جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالتالي من جميع حقوق الإنسان. ويبدو، وقد أوشك هذا التقرير على الانتهاء، أنه توجد صلة وثيقة بين توزيع الدخل على الصعيدين الدولي والوطني وارتفاع مستويات الفقر.

٣٣- ويبدو، في الواقع، أن الظاهرة المدروسة في هذا التقرير هي السبب الأساسي للفقر.

الاستنتاجات

حاء- توزيع الدخل وتكافؤ الفرص

٣٤- إن تكافؤ الفرص مفهوم يمكّن من طرح مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى العملي. فمن المعروف تماما، كما بينا في التقرير السابق، أن مسألة عدم قابلية إنفاذ هذه الحقوق إحدى أكثر المسائل إثارة للجدل في ميدان القانون الدولي. ولكن التمييز ضد الأفراد والجماعات لا جدال فيه، والحق في تكافؤ الفرص عامل حاسم لضمان التمتع التام بتلك الحقوق. ويؤدي عدم تكافؤ الفرص إلى تمييز

بائن وانتهاك لحقوق الأفراد. وتعتبر سلبية توزيع الدخل شكلا من أشكال عدم تكافؤ الفرص سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد الوطني.

٣٥- ومفهوم تكافؤ الفرص لا يشير إلى سباق خيالي يخوضه مختلف الأشخاص أو الأفراد أو الأطراف في سوق حرة يزعم أنها شفافة، وإنما يشير إلى حالة يكون فيها الأفراد والجماعات والمجتمعات وقطاعات المجتمع أو حتى البلدان في وضع غير متكافئ يخضعون فيه، في أغلب الأحيان لتمييز مقصود مقارنة بغيرهم، وبكل بساطة لا يتمتع هؤلاء، بالتالي، بنفس الفرص المتاحة لغيرهم. فيجب أن تنطوي السياسة الاجتماعية على توفير فرص متكافئة للاستفادة من المزايا والقضاء على هذا التمييز كما يجب أن تزيل سياسة العمالة العقبات التي تحول دون وصول الأفراد إلى سوق العمالة بالاعتماد على جدارتهم فقط؛ وينبغي أن تقر سياسة التجارة الدولية تكافؤ الفرص للبلدان أيضاً، آخذة في الاعتبار أهدافها المختلفة وأوجه التفاوت بينها. ولا شك في أن حرية اتخاذ القرار بالنسبة إلى الفرد والجماعة بل وحتى البلد هي حرية تعيين المسلك المراد اتباعه، وبهذه الطريقة يكون المفهوم قد ضَمِنَ حرية الأفراد والجماعات.

٣٦- ويمكّن مفهوم تكافؤ الفرص وحق الأفراد في تكافؤ الفرص من إعادة تحديد واجبات الدول فيما يتعلق بالتمتع التام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجب أن يعتبر عدم تكافؤ الفرص بمثابة تمييز ضد بعض الأشخاص أو الجماعات أو القطاعات أو فئات المجتمع. وينبغي أن توفر سياسة تكافؤ الفرص تدابير مناسبة واضافية لضمان استفادة الجماعة أو القطاع المميز ضده من ظروف مماثلة لتلك التي تتاح لباقي السكان في ضمان التمتع تمتعا تاما بحقوقها. ويقع هذا الواجب على عاتق الدول، وهو مكرس في الصكوك الدولية.

٣٧- ولا يقتصر مفهوم تكافؤ الفرص على تحديد واجبات الدولة، ولكنه يمكّن في الوقت نفسه من تطبيق سياسات اجتماعية لا تتصف بنزعة أبوية أو تركز على تقديم الحسنة. ولقد كان موطن الضعف الرئيسي الذي انطوى عليه العديد من السياسات الاجتماعية يتمثل في مسحتها الأبوية الكبيرة التي وفرت للسكان حماية زائفة. وسارت هذه المساعدة الأبوية جنبا إلى جنب في العديد من الحالات لا بل في أغلبها مع تأسيس دوائر انتخابية سياسية، مما منع الأفراد والجماعات وقطاعات المجتمع من تأدية دورهم كمواطنين تأدية كاملة بكل حرية. وتعوق المساعدة الأبوية في معظم الحالات انتشار الوعي الكامل بحقوق الأفراد وهي تعوق على وجه الخصوص ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٨- إن الرأي المؤكد أعلاه صحيح على الصعيد الوطني ولا سيما على الصعيد الدولي. وهناك حاجة، على صعيد التعاون الدولي، إلى تطبيق مفهوم "تكافؤ الفرص" بوضوح أكبر. فلقد كان التعاون الدولي في حالات عديدة يتسم بطابع أبوي، وكان يهدف إلى حل مشكل مؤقت صغير أو كبير دون معالجة أسبابه الأساسية. والجميع يدرك أن مثل هذه المساعدة التي تكون أحيانا إنسانية الطابع لا تمكن دائما الدولة أو المنطقة المعنية من تأدية دور مستقل في محفل الدول، بل على العكس قد تمنع المعونة المبادرات المحلية وتؤدي إلى تبعية أكبر وتحد من امكانية تكافؤ الفرص على الصعيد الدولي.

٣٩- ويمكن مفهوم تكافؤ الفرص على النحو المفسر هنا من دمج مسألة حقوق الإنسان بمسألة الاقتصاد وسير الانتاج والاستهلاك والعمالة والأسواق، على الصعيدين الدولي والوطني، وهو مفهوم يمكّن من فهم العلاقة بين ظاهرة التمييز والحقوق الفردية بصورة عملية.

طاء- خطة العمل الموضوعة للتقرير القادم

٤٠- يجب أن يركز التقرير الثالث الذي سيقدمه المقرر الخاص بشأن توزيع الدخل وحقوق الإنسان، على العلاقة بين تلك العمليات والفقر. ويعتبر هذا الموضوع أهم المواضيع المتعلقة بالمسائل الاجتماعية في العالم اليوم ويجب أن يحظى باهتمام خاص من المقرر الخاص.

٤١- ويجب أن يحلل التقرير الثالث مختلف الحلول البديلة وأن يقدم اقتراحات بشأن سبل وأساليب تمكين منظومة الأمم المتحدة والبلدان من التعاون على تحسين الأوضاع المذكورة. وينبغي أن يتم ذلك في مجالات متنوعة مثل: (أ) مجال التعاون الدولي؛ (ب) مجال التعاون المتعدد الأطراف؛ (ج) على الصعيد الوطني.

٤٢- ويجب أن يتوسع التقرير الثالث في شرح المؤشرات المعتمدة والمستخدمة في التقرير الثاني وأن يطلب إلى الحكومات عن طريق الأمانة ومركز حقوق الإنسان أن ترسل مزيدا من المعلومات بخصوص هذه المواضيع.

الحواشي

(١) World Bank, World Development Report 1995. Workers in an integrating world. World development indicators, 1995.

(٢) جميع البيانات والجداول المدرجة أعدها صاحب التقرير بدعم من مركز SUR للدراسات الاجتماعية في سانتياغو بشيلي وعلى أساس بيانات احصائية رسمية. ولقد عمل السيد فيرناندو توريس بصفة مساعد. وكذلك وفرت شعبة التشريعات التابعة لمركز حقوق الإنسان جزءا كبيرا من المعلومات. وكانت المصادر الرئيسية المعتمد عليها لوضع هذه الجداول هي: البنك الدولي World Bank, World Devlopment Report 1995؛ وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، لأعوام مختلفة؛ الأمم المتحدة، تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم ١٩٩٣ وتم أيضا استخدام World Bank Atlas of 1995، وWorld Tables 1994، وSocial Indicators of Development، لأعوام مختلفة. وتم تصنيف البلدان بتطبيق معايير البنك الدولي ما لم تتم الاشارة إلى خلاف ذلك. انظر World Development Report 1995، الصفحة ٢٤٧ وما يليها. واقتبست البيانات المتعلقة بالتعليم من تقارير برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونسكو.

ولقد وردت إلى مكتب المقرر الخاص تقارير عديدة من البلدان والهيئات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، ونعرب عن شكرنا لها جميعا.

الحواشي (تابع)

(٣) كالمعروف، طرأت خلال الفترة قيد الاستعراض تغيرات على البلدان الأغنى نتيجة النمو الهائل المسجل في اليابان التي ارتفعت حصتها في الاقتصاد العالمي من ٣,٧٥ في المائة إلى ١٦,٩٠ في المائة. وارتفعت حصة جمهورية كوريا في الاقتصاد العالمي من ٠,٣٣ في المائة إلى ١,٥٢ في المائة خلال نفس الفترة.

(٤) وضع هذا الجدول بالاستناد إلى الجدول الذي يبين حصص البلدان من الناتج المحلي الاجمالي العالمي باستخدام الأرقام التي قدمها البنك الدولي. ولا يتسع المجال هنا لنشر البيانات التي وضع بموجبها الجدول، بيد أنه يمكن الاطلاع عليها بناء على الطلب. ويعرض تقرير التنمية البشرية الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الانمائي في عام ١٩٩٢ الجدول المبين أدناه الذي يختلف اختلافا طفيفا عن الجدول الذي وضعه مكتب المقرر الخاص.

الجدول ٣-١

التفاوت في الدخل على الصعيد العالمي، ١٩٦٠-١٩٨٩

	أفقر ٢٠ في المائة (نسبة مئوية)	أغنى ٢٠ في المائة (نسبة مئوية)	نسبة الأغنى إلى الأفقر	معامل جيني
١٩٦٠	٢,٣	٧٠,٢	٣٠ إلى ١	٠,٦٩
١٩٧٠	٢,٣	٧٣,٩	٣٢ إلى ١	٠,٧١
١٩٨٠	١,٧	٧٦,٣	٤٥ إلى ١	٠,٧٩
١٩٩٠	١,٤	٨٢,٧	٥٩ إلى ١	٠,٨٧

(٥) وجه مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مذكرة رسمية طلب فيها إلى مختلف البلدان أن توافيه بالمعلومات المذكورة مستكملة ومفصلة قدر المستطاع. ولكن، للأسف، لم تستلم ردود من كل البلدان حتى الآن، وسيتعين بناء عليه تلخيص هذه المعلومات في التقرير القادم.

الحواشي (تابع)

(٦) في جميع هذه الحالات لا يبين مؤشر "توزيع الدخل" بوضوح حركة الاقتصاد الحقيقية، ولذا من الضروري توخي الحذر في استخدام الأرقام. وجدير بالذكر أيضا أن الأرقام المتوافرة عن توزيع الدخل مأخوذة لا شك عن دراسات أو "مسوح" حول استهلاك الأسر، وأن الدخل يعزى إليها أحيانا بطريقة اعتباطية. وهذا ما يؤدي في جميع الحالات تقريبا إلى أرقام مضبوطة نسبيا فيما يتعلق بأفقر الطبقات السكانية التي تعتبر فيها العلاقة بين الدخل والاستهلاك وثيقة جداً، وإلى أرقام بعيدة تماما عن الصحة فيما يتعلق بأعلى الطبقات السكانية التي تحسب فيها العلاقة بين الاستهلاك والدخل على أساس التوفير والاستثمار. فيجب على المسؤولين عن إعداد الاحصاءات أن يقوموا في تلك الحالات بادخال "التصحيحات" اللازمة استنادا إلى "الحسابات الوطنية" وهو أمر اعتباطي للغاية في أغلب الأحيان. فمن المعروف جيدا أن الحسابات الوطنية غالبا ما تعد هي الأخرى بالاعتماد على افتراضات فيما يتعلق بالانفاق والدخل. وليس من قبيل الصدفة أن يكون برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد حاول وضع مؤشر يمكن التعويل عليه بقدر أكبر، ويعرف باسم "مؤشر التنمية البشرية". واضطررنا إلى الاعتماد على هذه البيانات نظرا إلى أن ولايتنا كانت مقصورة على دراسة موضوع توزيع الدخل فقط. ولقد انتقد البعض مؤشر التنمية البشرية لتركيزه العرقي الذي يعزو أرقى "نوعيات الحياة" إلى البلدان الصناعية، وهو بطبيعة الحال أمر مثار جدل من وجهات نظر أخرى.

(٧) أعد مركز SUR للدراسات الاجتماعية جميع البيانات القطرية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والبرنامج الانمائي. انظر فيما يتعلق بالمملكة المتحدة خاصة، World Bank, World Development 1995. ولقد استلمنا من مختلف البلدان معلومات سمحت لنا بالتأكيد من هذه الأرقام.

(٨) نعرب عن شكرنا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لهذه المعلومات التي وافت بها مكتب المقرر الخاص.

(٩) إن الجدال الدائر حول مسألة المؤشرات جدال قديم. ويرجى من القارئ أن يرجع إلى تقرير السيد دانيلو ترك (E/CN.4/Sub.2/1992/16) وإلى التقارير الأخرى التي أعدها المقرر الخاص واضع التقرير الحالي حول الموضوع المذكور. لقد تم، على حق، انتقاد قيمة المؤشرات المطلقة التي تقيس مواضيع اجتماعية معينة. فاخترنا وضع مؤشرات جديدة تميل إلى توضيح العلاقات الضمنية وتطورها. ويتم في تحليل توزيع الدخل اللجوء، عادة، إلى "معامل جيني" الذي، وإن كان يعد أداة سليمة لقياس التشتت، يعتبر معاملاً غامضاً لا يتيسر فهمه إلا للمتمرس في مجال الرياضيات أو في العلوم الاقتصادية. أما المؤشر الذي وضعناه فهو أبسط لأنه يوضح صلة فعلية يمكن فهمها في الحياة اليومية، أي ما كمية الدخل الاضافي التي تحصل عليها أغنى قطاعات السكان في بلد معين مقارنة بأفقرها؟ وهو مؤشر نسبي لأنه يوضح علاقة بين قطاعين أهليين، كما أنه مؤشر متطور لأن بإمكانه أن يبين كيفية سير وتطور هذه العلاقة، ولكن لا شك في أن هذا المؤشر قاصر عن بيان السلوك الذي يحصل في قطاعات المجتمع المتوسطة المستوى. فيوجد احتمال بأن يكون توزيع الدخل مركزاً في القطاعات المؤلفة من ذوي الدخل المتوسط دون أن يتمكن هذا المؤشر من بيان الواقع المذكور.

المرفق

مؤشر توزيع الدخل نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي للفرد في بلدان مختارة

(انظر الرسم البياني)

التسلسل	الناتج المحلي الاجمالي للفرد	نسبة الخمس الخامس إلى الخمس الأول
١- رواندا	٢١٦	*٤,٠
٢- بنغلاديش	٢٢٧	*٤,١
٣- نيبال	١٩٥	٤,٣
٤- سري لانكا	٦٦٩	٤,٤
٥- بولندا	٢ ٠٣٥	*٣,٩
٦- اثيوبيا	١٠٦	*٤,٨
٧- أوغندا	١٨١	٤,٩
٨- الهند	٢٨٦	٤,٧
٩- باكستان	٤١٩	٤,٧
١٠- بلغاريا	٨٣١	*٤,٧
١١- اندونيسيا	٩٤٣	٤,٩
١٢- فييت نام	١٣٢	*٥,٦
١٣- غانا	٣٦٨	٦,٣
١٤- الصين	٦٣٥	*٦,٥
١٥- كوت ديفوار	٩٢٨	*٦,٥
١٦- الجزائر	١ ٧٥٢	٦,٧
١٧- الفلبين	٩٦٠	*٧,٤
١٨- المغرب	١ ١٠٩	*٧,٠
١٩- جامايكا	١ ٥٩٢	*٧,٣

التسلسل	الناتج المحلي الاجمالي للفرد	نسبة الخمس الخامس إلى الخمس الأول
٢٠- الأردن	١ ٢٤٧	٧,٣
٢١- تونس	١ ٨٧٥	٧,٨
٢٢- تايلند	١ ٩١٨	*٨,٣
٢٣- بوليفيا	٨٥٨	*٨,٦
٢٤- زامبيا	٣٥٦	٨,٩
٢٥- نيجيريا	٣٨٦	*٩,٦
٢٦- بيرو	٤١١	١٠,٥
٢٧- فنزويلا	٤ ٣٧٥	*١٠,٣
٢٨- الاتحاد الروسي	٤ ٢٠٠	*١١,٤
٢٩- ماليزيا	٣ ٧٤١	١١,٧
٣٠- كوستاريكا	٢ ٨١٥	*١٢,٧
٣١- نيكاراغوا	٥٣٦	*١٣,٢
٣٢- الجمهورية الدومينيكية	١ ٤٢٣	*١٣,٢
٣٣- المكسيك	٤ ٠٢٠	*١٣,٦
٣٤- زمبابوي	٥٧٧	١٥,٦
٣٥- كولومبيا	١ ٤٣٠	١٥,٥
٣٦- بوتسوانا	٢ ٦٤٢	*١٦,٤
٣٧- السنغال	٧١٠	١٦,٧
٣٨- كينيا	٣٣٩	١٨,٢
٣٩- شيلي	٣ ٩٢١	١٨,٣
٤٠- جنوب افريقيا	٣ ٣٣٩	١٩,٢
٤١- ليسوتو	٤٠٧	٢٠,٧
٤٢- جمهورية تنزانيا المتحدة	٧٤	*٢٦,٠١
٤٣- غينيا الاستوائية	٤٣٥	*٢٨,٠

التسلسل	الناتج المحلي الاجمالي للفرد	نسبة الخمس الخامس إلى الخمس الأول
٤٤- غواتيمالا	١ ٣١٨	*٣٠,٠
٤٥- بنما	٢ ٥٨٧	٢٩,٩
٤٦- البرازيل	١ ٠٧٣	٣٢,١
٤٧- هنغاريا	٣ ٥٣٧	*٣,٢
٤٨- يوغوسلافيا	٥ ١٦١	*٥,٥
٤٩- هندوراس	٥١ ١٢٨	*٢٣,٥
٥٠- جمهورية كوريا	٨ ٦١١	*٥,٧
٥١- اسبانيا	١٢ ٨٦١	٤,٤
٥٢- نيوزيلندا	١٢ ٦٣٤	*٨,٨
٥٣- هونغ كونغ	١٤ ٢٦٠	٨,٧
٥٤- استراليا	١٧ ٠٧٨	٩,٦
٥٥- المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	١٧ ٣١٢	*٩,٦
٥٦- هولندا	١٨ ٤٠٥	٤,٥
٥٧- فنلندا	١٧ ٧٠٨	٦,٠
٥٨- ايطاليا	١٨ ٢٥٥	٦,٠
٥٩- كندا	٢٠ ١٧٧	*٧,١
٦٠- سنغافورة	١٩ ٧٢٠	*٩,٦
٦١- السويد	٢٢ ١٧٧	*٧,١
٦٢- المانيا	٢٢ ٢٧٩	٥,٨
٦٣- فرنسا	٢٢ ٦٦٢	٧,٥

تخص الأرقام الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣.

* تخص الأرقام الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩.

- - - - -